

Distr.: General  
24 May 2002  
Arabic  
Original: English

## مجلس الأمن



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٥٤٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس:

"يدين مجلس الأمن بشدة عمليات القتل، وخاصة قتل المدنيين، التي وقعت مؤخرا في كيسانغاني. ويدعو المجلس إلى الوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويكرر طلبه بتجريد المدينة من السلاح عملا بالقرارات ذات الصلة وخاصة القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ووفقا لما تعهد به التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لبعثة مجلس الأمن الأخيرة. ويدعو المجلس أيضا الأطراف إلى التعاون من أجل فتح نهر الكونغو بالكامل من جديد أمام الملاحة، بما في ذلك الملاحة التجارية.

"ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى النظر فيما إذا كانت زيادة نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيسانغاني بصفة مؤقتة، في حدود المستوى الحالي المأذون به، يمكن أن تسهم في تخفيف التوترات. ويطلب المجلس من البعثة أن تواصل رصد ما يتردد عن العنف الذي يحدث خارج نطاق القانون، وأن تقدم تقريرا إلى المجلس.

"ويوجه مجلس الأمن انتباه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى خطورة الأحداث التي وقعت في كيسانغاني في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وفي الفترة التي تلت ذلك مباشرة.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية قيام البعثة، في نطاق الولاية الحالية، بالمساعدة في تجريد كيسانغاني بالكامل من السلاح. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس

بالاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في الفقرة ٥٠ من تقريره العاشر المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/169)، المقدم عملاً بالقرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والقرار ١٣٦٧ (٢٠٠١) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بتعزيز وحدة الشرطة التابعة للبعثة بما عدده ٨٥ ضابطاً للمساعدة في تدريب الشرطة المحلية.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر على وجه الاستعجال في أي توصية أخرى قد يرى الأمين العام أنها ضرورية“.